البعثات الدبلوماسية، إن مهمة المبعوث الدبلوماسي هي من الوظائف التي اهتم بها كون حدود عملها التمثيلية تقع غالبا خارج حدود قطر الدولة الموفدة. من ناحية، فإن اصطلاح السلك الدبلوماسي يقصد به في القانون الدولي العام، مجموع الدبلوماسيين أو رؤساء البعثات الدبلوماسية الموفدين من كافة الدول أو المنظمات الدولية لتمثيل هذه الدول والمنظمات في دولة معينة أو لدى منظمة دولية بعينها. أما في القانون الداخلي لكل من الدول فيقصد به مجموع الدبلوماسيين العاملين في وزارة خارجيتها والخاضعين لرئاسة وزير الخارجية أيا كان مقر عملهم، وسواء أكان هذا المقر هو الديوان العام لوزارة الخارجية الكائن بعاصمة الدولة المعنية أو البعثة الدائمة للدولة لدى احدى الدول أو المنظمات الدولية. من هنا فإن المبعوث الدبلوماسي يشغل العديد من المهام والادوار المهمة والتي نصت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية على بعضها في مادتها الثالثة، كتمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها، وحماية مصالح الدولة المعتمدة وكذلك مصالح رعاياها لدى الدولة المعتمد لديها في الحدود المقررة في القانون الدولي، والتفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها، والتعرف بكل الوسائل المشروعة على ظروف وتطور الأحداث في الدولة المعتمد لديها وعمل التقارير عن ذلك لحكومة الدول المعتمدة. ومن ذلك أيضا تهيئة علاقات الصداقة وتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها. بالإضافة إلى مهام أخرى حيث أن نص اتفاقية فيينا لم يورد وظائف البعثة الدبلوماسية على سبيل الحصر.

في مقابل ذلك يتمتع عضو البعثة الدبلوماسية بالعديد من الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، كالحصانة الشخصية التي تتمثل بعدم خضوعه لأي صورة من صور القبض أو الاعتقال. كذلك يتمتع المنزل الخاص الذي يقطنه المبعوث بذات الحصانة والحماية التي تتمتع بها مبنى البعثة. والحصانة القضائية التي تهدف إلى منع إخضاع الدبلوماسي من حيث المبدأ لقضاء وقوانين الدولة المضيفة، كل ما يمكن للدولة المضيفة أن تفعله هو أن تلفت نظر دولته أو تطلب سحبه أو طرده بحسب نوعية الجرم الذي أقدم عليه. كذلك للمبعوث الدبلوماسي حصانات وامتيازات أخرى من أبرزها الحصانات والامتيازات الضريبية والجمركية وتلك المتعلقة بنظام التأمينات الاجتماعية المطبق في الدولة المستقبلة حيث أن للدبلوماسي إعفاء من الضرائب والرسوم نطاقه واسع. في النهاية، الدبلوماسي في دولته الموفدة مواطن مثله مثل سائر المواطنين غير متميز عليهم ومن الجائز محاكمته جنائيا ومقاضاته مدنيا واتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضده وضد مسكنه وكافة ممتلكاته كما أنه ملزم بدفع كافة ما قد يستحق عليه من ضرائب ورسوم.

إن العمل كمبعوث دبلوماسي يتطلب الكثير من المعارف والخبرات وامتلاك عدة مهارات لا غنى عنها، كمهارات التواصل وبناء العلاقات، ومهارات الاستماع والتفاوض والمرونة، ومهارة التحليل أيضا. إضافة الى استحباب اتقانه للغات اجنبية وأحيانا كمطلب أساسي، كما لا بد للدبلوماسي من امتلاكه ثقافة واسعة ووعيا بالاختلافات الثقافية، واطلاعا على مجريات الاحداث تاريخيا وحاضرا خاصة في البلدان التي يبعث إليها. أيضا يجب على الدبلوماسي امتلاك خبرة في العمل الوزاري والإداري قبل الابتعاث وعلى مستوى من التحصيل الأكاديمي أصالة. كما الحال في بعض الدول التي تشترط التخرج في مدارس ومعاهد مختصة بهذا المجال او اجتياز امتحانات منافسة على المستوى الوطني ومن ثم الخضوع لدورات تأهيلية. إن العمل كمبعوث دبلوماسي من الاعمال التي تتطلب امتلاك الشخص للسمعة الطيبة والسيرة الحسنة قبل تعيينه.

أثناء ممارسة عضو البعثة الدبلوماسية لحياته الدبلوماسية عليه الالتزام بالقواعد والبروتوكولات والمراسم الناظمة لها في الوسطين الرسمي وغير الرسمي في الدولة المعتمد لديها. فالمبعوث الدبلوماسي إضافة إلى وجوب التزامه بسياسة الدولة الممثل لها والتي يخضع لقانونها فإنه أيضا يتبع للتسلسل الهرمي للسلطة فيها المتمثلة ابتداء برئيس البعثة الدبلوماسية والذي غالبا ما يكون السفير او الوزير المفوض ومن ثم وزير الخارجية فرئيس الدولة. من هنا فإن المبعوث الدبلوماسي على احتكاك مباشر بالبعثة الدبلوماسية التي ينتمي اليها والتي غالبا ما تكون السفارة وكذلك على احتكاك بوزارة خارجية بلاده بشكل أساسي وباقي الوزارات بشكل عام في حال تعلق الامر بصلاحيات وزارة أخرى كالداخلية أو الدفاع. أضف الى ذلك كما ذكرنا آنفا فإن عليه احترام القواعد والمراسم في الدول المعتمد لديها سواء على الصعيد الرسمي في قطاعات الحكومية لهذه الدولة، أو حتى غير الرسمية كالتي تتعلق بالعلاقات الاجتماعية والثقافية وبناء صلات مع مؤسسات المجتمع المدني لهذه الدولة، لان عدم احترام هذه القواعد والبروتوكولات قد يعرض المبعوث للطرد او وصمه بشخص غير مرغوب فيه لدى هذه الدولة مما قد يؤدي إلى افساد العلاقات معها.